**السياسة العامة أو السياسة الحكومية:**- هي ما تقوم به الحكومة أو تعتزم القيام به لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع ، لتوفير حاجات يتطلبها المجتمع ، أو لتحقيق أهداف ينشدها المجتمع.

**دراسة السياسة العامة:**- هي علم اجتماع تطبيقي يتخصص في استعمال أساليب علمية موضوعية لتحقيق هدفين..

الأول: شرح كيفية قيام الحكومة برسم السياسة العامة وتنفيذها وتقييم آثارها ونتائج تطبيقها.

الثاني: مساعدة المسؤولين على رسم سياسات عامة أكثر فاعلية وأقدر على النجاح في تحقيق الأهداف.

محور اهتمامات علم السياسة العامة هو جوهر العمل الحكومي

**السياسة العامة:-** هي المنظم لما يمكن وما لايمكن للفرد أن يمارسه، والكيفية التي يمارس بها مايريد، وهو المحدد لعلاقات الفرد مع الحكومة والغير ، وهي الأدوات التي تستعملها الحكومة لتنظيم حياة الأفراد في المجتمع.

وبصفة عامة تُعد السياسات العامة الوسائل التي تعتمد عليها الحكومة في ترجمة فلسفتها وأهدافها الحكومية إلى واقع عملي.

**إذا فالسياسة العامة:**- هي أداة الحكومة في تنظيم حياة الأفراد وحماية المجتمع والدولة، وفي تحقيق الأهداف وفق فلسفة الحكم القائم.

ليس القصد من التأكيد على تشعب الساسات العامة وتغلغلها في حياة الفرد ووالجماعة وامتدادها إلى كافة جوانب الحياة في المجمع أن الحكومة تهدف بالضرورة إلى الحد من حريات أالموسع قد ينشأ نتيجة حاجة الأفراد وبناءً على طلبهم، وأن الهدف منه قد يكون حماية حرية الفرد والمجتمع بتنظيم العلاقة بين أفراده، وإيجاد الحلول المرضية لمشاكل تواجههم لايستطيعون كأفراد أو جماعات صغيرة حلها، أو توفير احتياجات يطلبونها.

أن للسياسات العامة أو الحكومية تأثير نوعي كبير على حياة الأفراد والمجتمع. وهو تأثير إيجابي وسلبي في آن واحد، ولكن بدرجات مختلفة، فقد يكون تأثيرها إيجابي على البعض وسلبي على البعض الآخر، بل وقد تتفاوت كذلك درجة التأثير من شخص إلى آخر.

**التأثير الإيجابي:**- يعني أن تطبيق السياسة العامة يترتب عليه انتقال الفرد أو الجماعة المستفيدة من وضعها الحالي إلى وضع أفضل.

**التأثير السلبي:**- يعني أن كل تدخل حكومي في حياة الأفراد - حتى ولو كان لصالحهم وبناءً على طلبهم- له ثمن ويفرض عليهم تضحية قد تكون مادية أو غير مادية.

سؤال: ماهو التأثير الإيجابي و السلبي لمجانية التعليم ، وكيف على راسم السياسة التعليمية في كل دولة عند رسم هذه السياسة أن يحددها؟

سؤال: ماهو التأثير الإيجابي و السلبي لفرض الضرائب أو الرسوم مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة ، وكيف على راسم السياسة العامة في كل دولة التعامل معها؟

كما أن للسياسة العامة تأثير إيجابي وسلبي فإن هذا التأثير قد يكون تأثيرمباشر أو غير مباشر

**التأثير المباشر:**- يعني أن هدف السياسة العامة رعاية مصالح المحتاجين وتقديم مساعدات وخدمات اجتماعية لهم ، لها تأثير مباشر على كل من تتوافر فيهم هذه الشروط ، وهذا التأثير يتمثل في الفوائد المادية التي يحصلون عليها والعوائد النفسية المترتبة على ذلك.

**التأثير الغير مباشر:**- يعني مايترتب على هذه السياسة المباشرة لبعض الأفراد من آثار غير مباشرة على آخرين من أفراد المجتمع قد تتمثل مثلاً في عبئ ضريبي إضافي يتحمله البعض وتحصل منه الدولة على الموارد اللازمة لتمويل سياسة الرعاية الاجتماعية.

**مثـــــــال**: السياسة العامة التي تتخدها الحكومة لتنشيط الاقتصاد القومي في حالة الكساد لها تأثير مباشر وغير مباشر على أفراد المجتمع يختلف باختلاف مراكزهم ونشاطاتهم الاقتصادية.

 السياسة العامة التي تقررها وتنفذها الحكومة تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، وأن من أهدافها تنظيم حياة الأفراد وحل مشاكلهم وتوفير مطالبهم، وأن لها تأثير مباشر وغير مباشر إيجابي وسلبي في وقت واحد، وأخيراً إن لها مغزى ومعنى موضوعي يتعلق مباشرة بنوع ومستوى حياة الأفراد في المجتمع وما يتمتعون به أو يحرمون منه بالمقارنة بمجتمعات أخرى.

أن رسم سياسات حكومية أو عامة لحل مشاكلال مجتمع هي عملية سياسية في المقام الأول وتتميز بالصعوبة والتعقيد.

تختلف طبيعة وإجراءات رسم السياسة العامة منن دولة إلى أخرى تبعاً للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في كل منها.

**السياسة العامة:**- هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عنااصر معينة رسمية وغير سمية يحددها النظام السياسي.

أهم هذه العناصر هي:

* دستور الحكم في الدولة
* الآيديولوجية أو الفلسفة السياسية الحاكمة
* السلطات الثلاث (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية)
* الأحزاب السياسية.
* جماعات النفع العام والخاص.
* الصحافة والرأي العام.
* الإمكانات والموارد المتاحة.
* طبيعة الظروف العامة للبلد.

أن وضع السياسة العاامة عملية حركية بالغة الحساسية والتعقيد، وتشتمل على العديدي من المتغيرات والمؤثرات وعومل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمرات إلى إنتاج سلسلة من ردود الفعل التي تتصرف بدورها إلى كل جوانب االعمل داخل النظام السياسي.

يمكن تلخيص الكيفية التي تمارس بها الحكومة دورها في العمل على حل مشاكل المجتمع ، وتوفير احتياجاته إلى ثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى:- هي رسم السياسة العامة،** تتولى الحكومة القيام بسلسلة معقدة من الخطوات التي تنتهي بإصدار قانون أو قرار بسياسة عامة ينطوي على تعريف للمشكلة، تحديد الأهداف المرغوب فيها ، ووصفاً لكيفية وأساليب تحقيقها، وتخصيصاً للموارد المالية وغيرها اللازمة للتنفيذ.

هذه الأعمال تدخل بطبيعتها في نطاق العمل السياسي الذي يعتبر من اختصاص السلطة التشريعية بصفة أساسية.

**المرحلة الثانية:-** **هي تنفيذ السياسة العامة** ، القيام بسلسلة معقدة من الخطوات غايتها تحقيق أهداف السياسة العامة. ومن بين هذه الخطوات تكوين جهاز إداري ضمن وحدات السلطة التنفيذية يكلف بمسؤولية تنفيذ السياسة العامة، تنظيم هذا الجهاز داخلياً بما يضمن تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف، توظيف الموارد البشرية عدداً وتأهيلاً والمدربة ، عملاً على أداء الوظائف اللازمة للتنفيذ، توفير المورد اللازمة للتنفيذ، وأخيراً قيام هذه البيروقراطية بتوصيل الخدمات إلى المواطنين. هذه الأعمال تدخل بطبيعتتها في نطاق الادارة العامة أو الحكومية التي تعتبر من اختصاصات السلطة التنفيذية.

**المرحلة الثالثة:-** هي متابعة وتقييم نتائج تنفيذ السياسة العامة للتأكد من مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذه أيضاً مرحلة تنطوي على سلسلة معقدة من الخطوات التي شترك فيها عدة أجهزة حكومية وغير حكومية منها: السلطة التشريعية ، القيادة السياسية للدولة، السلطة التنفيذية عامة والجهاز المسؤول عن التنفيذ خاصة، أجهزة الرقابة المركزية مثل ديوان المحاسبة، المنظمات الحكومية، قد تختلف نتيجة التقييم تبعاً للجهاز الذي يقوم به ومجموعات المصالح المتعلقة بهذا النشاط الحكومي ، وقد ينتهي الأمر بالحكم بأن السياسة العامة وأسلوب تنفيذها سليمين، وأن الأهداف تتحقق بالكم والنوع المطلوبين، كما قد ينتهي التقييم بالحكم بغير ذلك مما قد يستدعي إعادة النظر في السياسة العامة ذاتها أو أساليب التنفيذ أو حتى أسس ومعدلات التقييم.

**أن رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة جوهر العمل الحكومي الأمر الذي يبر وصف الحكومة بأنها "جهاز الدولة لرسم وتنفيذ السياسة العامة الهادفة إلى علاج مشاكل المجتمع وتوفير حاجاته وتحقيق أهدافه.**